Security Policy Papers
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
أوراق السياسات الأمنية
https://nauss.edu.sa/
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
ورقة تحليل سياسات أمنية

الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال جائحة كوفيد: تقييم الجهود وبدائل السياسات

Food Security In The Gulf Cooperation Council Countries during the Covid-19 Pandemic: Assessing Efforts And Policy Alternatives

صدفة محمد محمود
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
جمهورية مصر العربية

Sodfa Mohamed Mahmoud
Information and Decision Support Center
Egypt

المخرجات الرئيسية:

- تعزيز القدرات المؤسسية لمنظومة الأمن الغذائي الخليجي من خلال الإسراع بإنشاء مركز خليجي لدراسات الأمن الغذائي والمائي، والتوسع في صياغة الخطط والإستراتيجيات الزراعية والمائية.
- زيادة الإنتاج المحلي الزراعي المستدام.
- تحسين نظم إدارة الموارد المائية وزيادة كفايتها.
- تشجيع التعاون الإقليمي لتقليل مخاطر تقلب أسعار السلع الغذائية العالمية.

الملخص

أبرزت جائحة كوفيد-19 الأهمية الحاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي من خلال سياسات فعّالة، وقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في التقليل من تأثيرات الجائحة على الأنظمة الغذائية الوطنية، عبر حزمة من التدابير التي اتخذتها قبل تفشي الجائحة، واستكملتها بمجموعة من الإجراءات الإضافية خلال الجائحة نفسها.

وبالنظر إلى وجود مجموعة من التهديدات المستقبلية للأمن الغذائي الخليجي، فهناك حاجة ماسة إلى تبني خطة استباقية، يشارك فيها مختلف الأطراف الحكومية والشعبية على المستويين الوطني والإقليمي، مما يعزز من قدرة الدول الخليجية على الاستجابة الفعالة لهذه التحديات من ناحية، ويمكنها من إنشاء نظم غذائية أكثر استدامة ومرونة وشمولًا من ناحية أخرى.

SPP© 2021.

مقدمة

احْتَلَّت قضية الأمن الغذائي، دومًا، مرتبةً متقدمةً في أجندة متخذي القرار الخليجي، باعتبارها ركيزةً أساسيةً لتحقيق الأمن الوطني والاستقرار المجتمعي، وعلى الرغم من ذلك فلا تزال هناك مجموعة من نقاط الضعف المتأصلة في الخصائص الطبيعية والجغرافية لدول مجلس التعاون الخليجي، وجاءت أزمة كوفيد - 19؛ لتُضيف أعباءً جديدةً على الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي.

وسعت دول مجلس التعاون الخليجي، جاهدةً، إلى الحد من التداعيات المحتملة لأزمة كوفيد19- على أمنها الغذائي، وعلى الرغم من نجاحها في تخطي الأزمة دون أضرار واضحة، فلا تزال الحاجة ماسَّة إلى اتخاذ خطوات استباقية للاستعداد للأزمات الصحية والمناخية المستقبلية، التي يُمكن أن تُهدد استدامة ومرونة الأمن الغذائي الخليجي.

التساؤل الرئيس للورقة

تستهدف ورقة تحليل السياسات الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: "إلى أي حَدٍّ يمكن أن تكون المقاربات، التي اعتمدتها دول مجلس التعاون في التعامل مع جائحة كوفيد - 19، وحققت من خلالها نجاحًا ملحوظًا في تعزيز قدرة نُظُمِها الغذائية على الصمود - كافية للتعامل مع المخاطر المستقبلية للأمن الغذائي الخليجي؟

الأهداف الرئيسة للورقة

بناءً على التساؤل الرئيس، تسعى هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد جوانب القوة والضعف في منظومة الأمن الغذائي الخليجي مع التركيز على أزمة كوفيد -19.
- استعراض أبرز الجهود التي اتخذتها دول الخليج لتحقيق الأمن الغذائي قبل الأزمة وأثنائها.
- استشراف مستقبل الأمن الغذائي الخليجي من منظور الفرص والتهديدات.
- اقتراح مجموعة من بدائل وتوصيات السياسات العامة لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي المستدام، والمرن، والصحي، والشامل.

منهجية إعداد الورقة

تقوم منهجية إعداد ورقة تحليل السياسات على أسلوب SWOT Analysis وذلك من خلال تحليل نقاط القوة والضعف في حالة الأمن الغذائي الخليجي، وكذلك الفرص والتهديدات المتعلقة به.

وقد اقترحت الورقة مجموعةً من بدائل وتوصيات السياسات لتعزيز الأمن الغذائي الخليجي، اعتمادًا على مجموعة من التقارير الصادرة عن المركز الإحصائي الخليجي وبعض التقارير الدولية والدراسات السابقة ذات الصلة.

أولًا: حالة الأمن الغذائي الخليجي: تحليل نقاط القوة والضعف

تتوافر لدى دول مجلس التعاون العديد من نقاط القوة، التي تدعم جهودها الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، ومع ذلك لا تزال هناك بعض نقاط الضعف التي تُعاني منها، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يأتي:

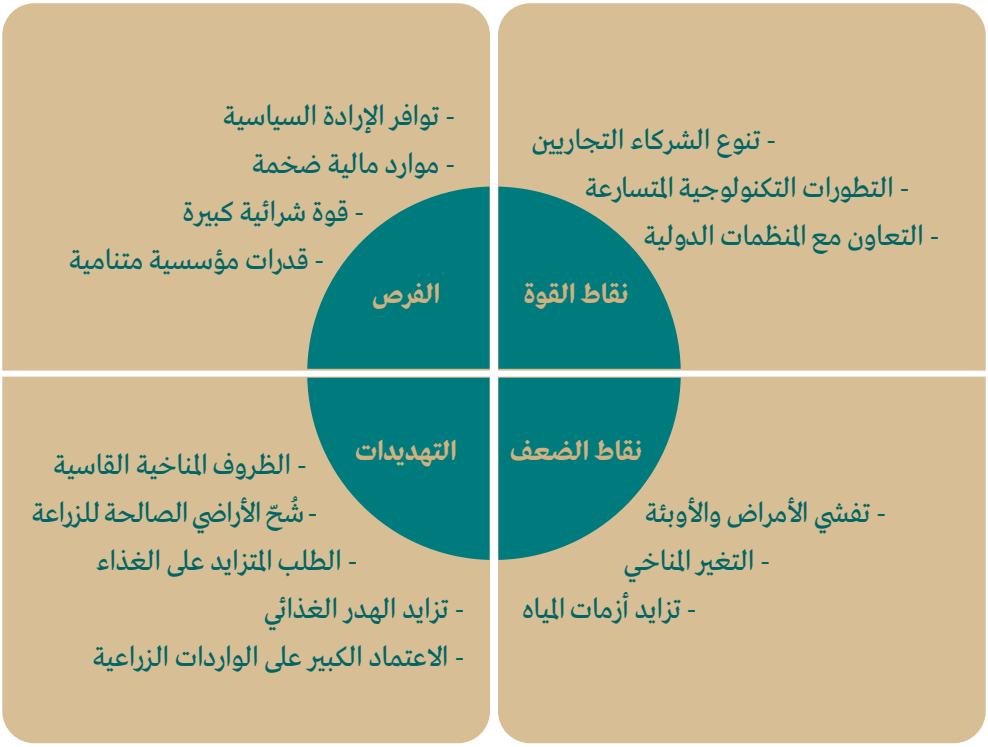

الشكل رقم (1): تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في منظومة الأمن الغذائي الخليجي - **إعداد:** الباحثة.

1- نقاط القوة

أ- توافر الإرادة السياسية: لعقود طويلة، حظيت قضية الأمن الغذائي، باهتمام بالغ من قبل الدول الخليجية، وهو ما تمت ترجمته في تبني مجموعة من الإستراتيجيات والخطط في هذا المجال، مثل: تخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم القطاع الزراعي، وتأمين مشتريات غذائية مستقرة من الخارج.

وأدرجت الدول الخليجية هدف تعزيز الأمن الغذائي في الخطط والرؤى المستقبلية الوطنية، بما في ذلك رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ورؤية البحرين 2030، ورؤية الكويت 2035. ووضع بعضُها خططًا إستراتيجية زراعية، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية للزراعة لعام 2030 في السعودية، والإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي لعام 2051 في الإمارات، والإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في البحرين.

ب- موارد مالية ضخمة: تَضْمَنُ الموارِدُ المالية المتوافرة لدى دول المجلس، إلى جانب عدد سكانها القليل نسبيًّا، وصولاً وفيرًا ومستقرًّا للإمدادات الغذائية، وتمنحها القدرة على التكيف مع مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وفي الوقت نفسه، ساعدت القوة المالية، دولَ الخليج على توظيف التكنولوجيا لتحقيق أمنها الغذائي (سيف، 2008)، ومنحتها القدرة على اتخاذ تدابير سريعة للاستجابة لأزمة كوفيد - 19 والتقليل من تأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, a).

ج- قوة شرائية كبيرة: يتمتع مواطنو دول مجلس التعاون بمستويات دخول مرتفعة تُمَكِّنُهم من شراء السلع، التي يرغبون فيها، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المجلس 29.8 ألف دولار عام 2019 (المركز الإحصائي الخليجي، 2019، أ)، وهو ما يضمن لهم القدرة على شراء السلع الغذائية، حتى في حال ارتفاع أسعارها.

د- قدرات مؤسسية متنامية: استحدثت دول مجلس التعاون عددًا من الهياكل المؤسسية الهادفة إلى تنسيق الجهود الوطنية المبذولة لضمان الأمن الغذائي؛ حيث قامت الإمارات بتشكيل مجلس للأمن الغذائي، وعَيَّنَتْ أول وزيرة دولة للأمن الغذائي والمائي في العالم. وفي الوقت نفسه، شَكَّلَت السعوديةُ لجنةَ الأمنِ الغذائي (وكالة الأنباء السعودية، 2018).

وفي الكويت، صدرت توجيهات رسمية بإنشاء

شركة حكومية لتعزيز الأمن الغذائي (وكالة الأنباء الكويتية، 2020)، في حين صدر مرسوم ملكي بتأسيس شركة البحرين للتطوير الزراعي في سبتمبر 2021 (وكالة أنباء البحرين، 2021).

2- نقاط الضعف

أ- الظروف المناخية القاسية: لا تتمتع دول مجلس التعاون بميزة نسبية في إنتاج المحاصيل الحقلية؛ بسبب درجات الحرارة المرتفعة ومحدودية هطول الأمطار (في حدود 250-50 مم سنويًّا) (Bailey R. & Willoughby R., Edible, 2013:2).

وتُعتبر المياه العذبة المتجددة من الموارد النادرة للغاية في دول مجلس التعاون، إلى جانب محدودية مصادر المياه الجوفية التي تقع على أعماق بعيدة للغاية، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاعتماد على المياه المحلاة (The Economist Intelligence Unit, 2020:12)؛ حيث بلغت نسبة مياه التحلية من إمدادات المياه الموزعة (82.1%)، وفقًا لبيانات المركز الإحصائي الخليجي لعام 2019.

ب- شُحّ الأراضي الصالحة للزراعة: أكثر من 95% من الأراضي في منطقة شبه الجزيرة العربية عرضة لبعض أشكال التصحر، وهو ما يُؤثر سلبًا في القطاع الزراعي (Bailey, Willoughby, 2013:2). وتمتلك دول المجلس أدنى حصة من الأراضي الزراعية في المنطقة العربية (19.5% من الأراضي الزراعية والمراعي)، و1% فقط أراضٍ صالحة للزارعة. ومن المُرجح أن تؤدي التغيرات المناخية إلى تفاقم هذه الأوضاع (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, a).

ج- الطلب المتزايد على الغذاء: وفقًا لبيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون، بلغ إجمالي عدد السكان في مجلس التعاون نحو 57.6 مليون نسمة عام 2020 (المركز الإحصائي الخليجي، 2021:4، أ). وفي ظل توقعات شُعْبَة السكان بمنظمة الأمم المتحدة، فإن عدد سكان دول المجلس سيصل إلى 78 مليون نسمة بحلول عام 2050، وهو ما سيتسبب في انخفاض نصيب الفرد من المياه المتجددة إلى النصف بحلول 2050، ويزيد من الحاجة إلى سد الفجوة الغذائية المتزايدة بين عدد السكان وكمية الغذاء المطلوب توفيره (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017: 85).

د- تزايد الهدر الغذائي: كشفت دراسة صادرة عن وزارة البيئة والمياه والزراعة في السعودية عن

أن كمية الفقد والهدر الغذائي بلغت سنويًّا حوالي 4.066 ملايين طن، بنسبة وصلت لأكثر من 18%، وقاربت القيمة الإجمالية للهدر في بند الاستهلاك الإنفاقي في المملكة الـ40 مليارًا و480 مليون ريال سنويًّا (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2021). في حين يُكلف الهدرُ الغذائي دولةَ الإمارات أكثر من 10 مليارات درهم سنويًّا (وكالة أنباء الإمارات، 2020).

وكشف تقرير مؤشر نفايات الأغذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2021 عن أن السعودية هي أكثر دول مجلس التعاون هدرًا للغذاء، كما يتضح في الجدول رقم (1).

هـ- الاعتماد الكبير على الواردات الزراعية: لم يُسهم قطاع الزراعة وصيد الأسماك سوى بنحو 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون خلال عام 2018 (المركز الإحصائي الخليجي، 2019، ب). الأمر الذي دفع دِوَلَهُ إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على التجارة الدولية؛ حيث تستورد ما يتراوح بين 80%- 90% من وارداتها الغذائية من الخارج، التي

الجدول رقم (1): كميات هدر الطعام في دول مجلس التعاون وفقًا لتقرير مؤشر نفايات الأغذية

الدولة	تقديرات هدر الطعام (طن/ سنويًّا)	تقديرات هدر الطعام (كيلو جرام/ للفرد) (سنويًّا)
السعودية	3,594,080	105
الإمارات	923,675	95
عمان	470,322	95
الكويت	397,727	95
قطر	267,739	95
البحرين	216,161	132

المصدر: قامت الباحثة بإعداد هذا الجدول اعتمادًا على البيانات المتاحة على الموقع التالي: (UNEP, 2021)

بلغت قيمتها 25.9 مليار دولار عام 2018، وهو ما يجعلها عرضة لمخاطر الأسعار (تقلب أسعار الواردات) ومخاطر العرض (مشاكل تعطل أو توقف الاستيراد من الخارج) (Bailey, Willoughby, 2013:1).

إلى جانب المشكلات المتعلقة بالاستثمار الزراعي الخليجي في الخارج، ومنها مجيء نظم حكم جديدة، قد تُغَيِّر من قواعد الاستثمار المتفق عليها وتُعَدِّل من شروطه (Beyhan, 2020).

ثانيًا: أبرز الجهود الخليجية للتصدي لجائحة كوفيد- 19 ومدى فاعليتها

قامت الدول الخليجية بالعديد من الخطوات للحد من تداعيات جائحة كوفيد - 19 على أمنها الغذائي، من بينها:

1- أهم الجهود المبذولة

أ- توفير مخزونات إستراتيجية من السلع الأساسية: عملت دول مجلس التعاون على الاحتفاظ بمخزونات حكومية كبيرة من الحبوب الأساسية، ففي بعض الحالات يكفي

الجدول رقم (2): إجمالي قيمة الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية في مجلس التعاون خلال الفترة 2018-2014

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)
2018	3.7	25.9
2017	3.5	25.4
2016	3.7	26.5
2016	4.0	26.5
2014	3.6	26.4

المصدر: (المركز الإحصائي الخليجي، ب، 2019)

مخزون القمح لمدة اثني عشر شهرًا؛ لتعويض أي انقطاع محتمل في إمدادات الواردات الزراعية.

كما حرصت دول المجلس على التوسع في المخزونات الغذائية من الفواكه والخضراوات واللحوم ومنتجات الألبان والأسماك؛ لتكفي ستة أشهر، مع زيادة الإنتاج المحلي من الخضراوات والفواكه (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020).

ب- دعم الإنتاج الزراعي المحلي: زادت الحكومات الخليجية من قيمة المساعدة المالية والإعانات لتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي؛ حيث خَصَّصَت السعودية مبلغ 665 مليون دولار لدعم المزارعين وتسهيل واردات الغذاء، كما منحت قروضًا بفائدة منخفضة بقيمة 533.33 مليون دولار لشركات أرسلت ما لا يقل عن نصف محصولها إلى المملكة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, a).

ج- ضمان توافر المواد الغذائية: عملت الحكومات الخليجية جنبًا إلى جنب مع متاجر التجزئة الرئيسة على توفير الكميات اللازمة من المواد الغذائية، من خلال زيادة أعداد منافذ البيع، والحد من التحديات اللوجستية عبر تنفيذ بعض الإجراءات كتخفيض الرسوم الجمركية (الهيئة الاتحادية للتنافس والإحصاء، 38:2020).

د- تبني تقنيات ذكية لتسهيل تجارة المواد الغذائية: اعتمدت بعض الدول الخليجية الحلولَ الرقميةَ لتحديث المستندات (مثل: فواتير الشحن)، وقامت الإمارات بإتاحة تطبيق ذكي لعرض المنتجات الغذائية؛ بحيث يُمْكِن للمستهلك اختيار السلع، التي يحتاج إليها والدفع من خلاله. وأطلق أحد رواد الأعمال الإماراتيين تطبيقًا لسوق رقمية يمكن من خلالها الربط بين المزارع المحلية والمنازل والشركات (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, a).

هـ- تشديد الرقابة على الأسعار: اتَّخَذت الدول الخليجية حزمةً من الإجراءات اللازمة لضبط الأسواق والرقابة على أسعار السلع الغذائية ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار. وقد وضعت قطر، على سبيل المثال، سقوفًا قصوى لأسعار المواد الغذائية المباعة بالتجزئة، وفرضت عقوبات على التجار غير الملتزمين بهذه السقوف (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, a).

و- تكثيف برامج الدعم الاجتماعي: أعلنت المملكة العربية السعودية عن إجراءات لضمان تزويد كل مقيم ومواطن بالأدوية والغذاء والضرورات المعيشية خلال الوباء (وزارة الصحة، 2020). وتضمنت حزمة التحفيز التي قدمتها الحكومة الكويتية إعانات للعاطلين عن العمل وقروضًا متدنية الفائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, a)، في حين أطلقت الإمارات مبادرة «المير» لتوفير المواد الغذائية الأساسية لـ12 ألف من الأسر والأفراد والعمال (الهيئة الاتحادية للتنافس والإحصاء، 2020).

2- تقييم فاعلية الجهود الخليجية

نجحت دول مجلس التعاون في امتصاص الصدمة، التي سببتها أزمة كوفيد-19 ، على الأقل من حيث توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, a)، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

أ- ضعف قابلية الدول الخليجية، نسبيًّا، للتأثر بالصدمات على صعيد الإمدادات: كشف تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عام 2020، عن أن دول مجلس التعاون معرضةٌ على نحو محدود لمخاطر الإمداد المرتبطة بكوفيد-19. وأوضح التقرير أن حماية الإمدادات الغذائية لدول المجلس، خلال تلك الأزمة، اعتمد على الاحتياطي الإستراتيجي من الغذاء والتجارة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, b).

ب- قابلية محدودة، نسبيًّا، للدول الخليجية للتأثر بالصدمات على صعيد الطلب: أشار تقرير منظمة الفاو إلى أن دول مجلس التعاون معرضة نسبيًّا لمخاطر منخفضة إلى «منخفضة - متوسطة» على صعيد الطلب. وأكد التقرير أن متوسط دخل الفرد المرتفع نسبيًّا داخل المجلس قد يحمي كثيرًا من المواطنين من الصدمات المحتملة على صعيد الطلب، إضافة إلى أن دعم الغذاء يُمثل «عامل تثبيت تلقائي» له أهميته (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2020, b).

ج- تَبَوُّء مكانة مرموقة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي: خلال عام 2020، احتلت دول مجلس التعاون الخليجي مراكز متقدمة في المؤشر السنوي للأمن الغذائي العالمي (GFSI)، الذي يصدر عن مجموعة الإيكونوميست، ويأخذ بعين الاعتبار قضايا القدرة على تحمل تكلفة

الغذاء، وتوافره، وجودته، وسلامته، وتوافر الموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود.

د- مواجهة تحديات كبيرة لتحقيق هدف القضاء على الجوع: من بين دول المجلس الست، أحرزت كل من السعودية وقطر تقدمًا معتدلًا، لكنه غير كافٍ لتحقيق الهدف الثاني من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

في حين سَجَّلَت كل من الإمارات، وعمان، والبحرين، والكويت، ركودًا أو حَقَّقَتْ تقدمًا لكنه أقل من 50% من المعدل المطلوب لتحقيق هدف

الجدول رقم (3): ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020

الدولة	الترتيب عالميًا	القيمة الإجمالية للمؤشر
الكويت	33	70.7
عمان	34	70.2
قطر	37	69.6
السعودية	38	69.5
الإمارات	42	68.3
البحرين	49	64.6

المصدر: قامت الباحثة بإعداد الجدول اعتمادًا على البيانات المتاحة على: (The Economist Group, 2020)

القضاء على الجوع. ووفقًا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإنه لا تزال جميع دول مجلس التعاون الست تعاني من تحديات كبيرة لتحقيق هذا الهدف (UNDP, 2021)، خاصة فيما يتعلق بمؤشرات سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة، وما يرتبط بها من ارتفاع معدل الهزال في سلطنة عُمان، وكذلك معدل الوزن الزائد لدى الأطفال دون سن الخامسة في السعودية مقارنة بالمتوسط العالمي (المركز الإحصائي الخليجي، 2020, b).

ثالثًا: مستقبل الأمن الغذائي الخليجي: تحليل الفرص والتهديدات

تُوفر البيئة الخارجية عددًا من الفرص المواتية، التي يمكن استثمارها وتعظيم الاستفادة منها، في حين توجد مجموعة من التهديدات الخارجية للأمن الغذائي الخليجي، من أهمها:

1- الفرص

أ- تنوع الشركاء التجاريين: سعت دول الخليج، خلال السنوات الماضية، إلى تنويع وجهات الاستثمار والموردين الزراعيين الدوليين، واتجه معظمها إلى شراء أو استئجار مساحات شاسعة من الأراضي في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، أو إلى الاستثمار في شركات تصنيع الأغذية الدولية، وهو ما سيساعدها على تعزيز أمنها الغذائي في المستقبل (Soubrier, 2020).

ب- التطورات التكنولوجية المتسارعة: استعانت بعض دول مجلس التعاون بالتقنيات الزراعية المتقدمة، التي ساعدتها على التأقلم مع الظروف المناخية، وتزايد اهتمامها بإجراء البحوث الخاصة بتطوير أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة (سي إن إن، 2020).

وتسمح الزراعة المائية والعمودية وتقنيات الإنتاج الحديثة الأخرى لدول الخليج بتلبية بعض متطلباتها، فيما يتعلق بالفواكه والخضراوات والأسماك، دون استنفاد موارد المياه الجوفية بمعدلات غير مستدامة (Woertz, 2020).

ج- التعاون مع المنظمات الدولية: ترتبط الدول الخليجية بعلاقات شراكة قوية مع بعض المنظمات الدولية المعنية بقضايا الزراعة والغذاء، في مقدمتها منظمة الفاو، التي افتتحت مكتبًا شبه إقليمي لدول الخليج واليمن وتستضيفه دولة الإمارات منذ عام 2008 (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).

ويمكن لدول الخليج الاستفادة من بعض المبادرات الدولية متعددة الأطراف، مثل: النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر المَعْنِيّ بالأغذية والزراعة (GIEWS) (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) ونظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، وتُعد السعودية الدولة الخليجية الوحيدة التي انضمت إليه (AMIS).

2- التهديدات

أ- تفشي الأمراض والأوبئة: يتوقع العديد من الخبراء أن يشهدَ العالمُ، مستقبلًا، موجاتٍ جديدةً من الأمراض والأوبئة، ربما ستكون أشد فتكًا من جائحة كوفيد -19، وهو ما سيكون له تداعيات على الأمن الغذائي الخليجي. وسيكون للأزمات الصحية المستقبلية تأثير مزدوج على الأمن الغذائي، من ناحية تعطل تدفق الإمدادات الغذائية وكذلك ارتفاع أسعار السلع الزراعية (Guzman, 2021).

ب- التغير المناخي: كشفت بعض الدراسات عن أن الحدوث المتكرر لظواهر الطقس المتطرفة سيؤدي إلى تقليص إنتاج المحاصيل الزراعية بأكثر من 25%، وهو ما سيدفع بعض الدول إلى تقييد صادراتها من السلع الزراعية. ومن المحتمل أن يؤدي نقص الإنتاج الزراعي في بعض الدول (المعروض) إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية (الطلب) (فوجيل، 2014).

ومن المُرجح أيضًا أن تؤدي موجات الطقس القاسي إلى تعطيل سلاسل التوريد وطرق التجارة الخليجية أو تتسبب في فقدان البنى التحتية للموانئ، وذلك بسبب زيادة شدة الأعاصير والعواصف في بحر العرب (Bailey, Willoughby, 2013).

ج- تزايد أزمات المياه: من المُحتمل أن تشهد السنوات العشر القادمة زيادة في الطلب على المياه، حيث تتبنى الطبقة المتوسطة المتنامية في دول مجلس التعاون أسلوبَ حياةٍ كثيف الاستخدام للمياه (The Economist Intelligence Unit, 2020:12). ويمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى جانب الزيادة المتوقعة في عدد السكان إلى زيادة ندرة المياه العذبة في منطقة الخليج، مع زيادة ملوحة المياه بفعل ارتفاع الحرارة، وهو ما سيجعل من عملية تحلية المياه، أكثر تكلفة وصعوبة واستهلاكًا للطاقة (The Economist Intelligence Unit, 2020:14).

د- التهديدات الأمنية: تُحاط دول مجلس التعاون بعددٍ من نقاط الاختناق البحرية المعرضة للاضطراب أو الإغلاق (مثل: باب المندب أو

قناة السويس أو مضيق هرمز)، التي يجب أن تَمُرّ جميع الواردات الغذائية الخليجية تقريبًا عبر واحد منها على الأقل (Bailey, Willoughby, 2013)، وهو ما قد يؤدي إلى تعطل تدفق هذه الواردات.

وفي أشد السيناريوهات تشاؤمًا، يُمكن أن تُؤدي التوترات السياسية الشديدة بين دول المنطقة إلى إغلاق أو تعطل الملاحة في أحد الممرات المائية الدولية، لفترة طويلة، خاصة مع تهديدات إيران المتكررة بإغلاق مضيق هرمز.

رابعًا: بدائل السياسات المقترحة

للتعامل مع المهددات المستقبلية للأمن الغذائي الخليجي، يمكن طرح بديلين، وذلك على النحو التالي:

البديل الأول: اعتماد المقاربات الحالية كآليات لمواجهة التهديدات المستجدة للأمن الغذائي الخليجي

يمكن للدول الخليجية الاستعانة بمقاربات وإستراتيجيات الأمن الغذائي الحالية، التي على الرغم من أهميتها، فإنها لا تركز سوى على بعدين فقط من أبعاد الأمن الغذائي، وهما إمكانية الوصول إلى الغذاء وتوافره، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل كبير بقية الأبعاد، خاصة البُعد المُتعلق بالقدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، ناهيك عن البُعد الخاص بقدرة بعض الفئات الهشة على الوصول إلى الغذاء.

إضافة إلى أن المقاربات المطبقة حاليًّا لا تأخذ بعين الاعتبار، بشكل كبير، أهمية تصميم نظم غذائية صحية، خاصة أن دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول العربية تأثرًا بمشكلة ارتفاع معدلات السمنة، وتنتشر فيها أمراض مرتبطة باتباع نظم غذائية غير صحية كالسكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض الشرايين التاجية (منظمة الأغذية والزراعة، 2021, a). وجميعها معطيات تكشف عن أن المقاربات الحالية غير قادرة بمفردها على ضمان تحقيق الأمن الغذائي الخليجي بشكل مستدام، ومرن، وصحي، وشامل (Woertz, 2020).

البديل الثاني: اعتماد آليات ونماذج مبتكرة لمواجهة التهديدات المستقبلية للأمن الغذائي الخليجي

تنبع أهمية اعتماد مسارات جديدة لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي من اعتبارات عدة، من بينها:

1- اختلاف طبيعة وحدة المخاطر المستقبلية: من المُرجح أن يواجه الأمن الغذائي الخليجي مجموعة من التهديدات المستجدة، التي تختلف في طبيعتها وَحِدَّتِهَا، إلى حد كبير، عن تلك التقليدية منها، إضافة إلى أن التحديات المستقبلية للأمن الغذائي ستضاعف من خطورة المشكلات الطبيعية والجغرافية الهيكلية الموجودة بالفعل داخل دول المجلس، وهو ما يتطلب تبني سياسات «مُعَزّزة» و«مكملة» لتلك التي تَتَّبِعها دول المنطقة في الوقت الراهن.

2- تراجع الاعتماد على النفط: سيتزامن تسارع وتيرة التهديدات المستقبلية للأمن الغذائي مع بعض التطورات الاقتصادية العالمية، في ظل توقعات الوكالة الدولية للطاقة بتراجع الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي بشكل كبير بحلول عام 2050، وهو ما يزيد من الأعباء المالية الملقاة على كاهل حكومات دول المجلس، الأمر الذي يستلزم مشاركة المواطنين في الجهود الحكومية المبذولة، من خلال تقليل الهدر الغذائي وترشيد استهلاك الماء.

3- تباين الرؤى الخليجية واختلافها: طُرحت العديد من المبادرات الخليجية لتعزيز الأمن الغذائي المشترك خلال السنوات الماضية، بما في ذلك إنشاء مركز خليجي لدراسات الأمن الغذائي والمائي خلال قمّة الكويت 2009، لكن القليل من تلك المبادرات قد دخل حيز التنفيذ؛ بسبب وجهات النظر المختلفة وتعدد الجهات المسؤولة عن الأمن الغذائي، وتضارب اختصاصاتها في بعض الأحيان. وفي ظل عدم قدرة دول المجلس فرادى على مواجهة التحديات المستقبلية، تزداد الحاجة إلى اعتماد نهج تكاملي لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي المشترك.

خامسًا: توصيات السياسات العامة

من أجل زيادة استدامة واستقرار الإمدادات الغذائية الخليجية، وإقامة نظم غذائية أكثر مرونة وصحةً وشمولًا، تقترح الورقة مجموعةً من توصيات السياسات العامة، وعددًا من الإجراءات اللازمة لتنفيذها، وهي:

1- تعزيز القدرات المؤسسية لمنظومة الأمن الغذائي الخليجي (متوسط - طويل الأجل)

- الإسراع بإنشاء مركز خليجي لدراسات الأمن الغذائي والمائي.
- التوسع في صياغة الخطط والإستراتيجيات الزراعية والمائية.

- تدشين قاعدة بيانات زراعية مشتركة.
- تعزيز مشاركة الدول الخليجية في المبادرات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي.

2- زيادة الإنتاج الزراعي المستدام (متوسط - طويل الأجل)

- مزيد من توظيف نظم الزراعة الذكية.
- تعزيز وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التكنولوجيا.
- توطين الصناعات الغذائية من خلال تقديم حوافز للقطاع الخاص أو عبر تأسيس شركات مساهمة بين القطاعين العام والخاص.
- تنظيم حملات لتشجيع شراء المنتجات الزراعية المحلية.

3- تحسين نظم إدارة الموارد المائية وزيادة كفايتها (قصير - متوسط الأجل)

- تعميم مبدأ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في إستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة.
- إنشاء محطة بحرية إقليمية مشتركة لتحلية المياه.
- تعزيز الاستخدام الآمن للموارد المائية غير التقليدية، مثل: المياه المستصلحة، والمياه قليلة الملوحة، والمياه الرمادية.
- التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الموفرة للمياه.

4- تشجيع التعاون الإقليمي لتقليل مخاطر تقلب أسعار السلع الغذائية العالمية (قصير - متوسط الأجل)

- تصميم نظام خليجي للإنذار المبكر للأمن الغذائي، متضمنًا نظام معلومات الأسواق الزراعية.
- التفاوض الجماعي حول الأسعار والشروط.
- توظيف الأدوات المالية لتقوية التحوط ضد تقلبات الأسعار، بما في ذلك التعاقدات طويلة الأجل مع الموردين.

5- تقوية سلاسل التوريد والإمداد الغذائية (قصير - متوسط الأجل)

- إصدار تشريعات وطنية لتنظيم المخزونات الإستراتيجية للسلع الغذائية.
- التفكير في إنشاء احتياطيات افتراضية من الحبوب.
- بناء احتياطي إقليمي مشترك من السلع الغذائية الإستراتيجية.
- مزيد من رقمنة سلاسل التوريد.

6- تدعيم الاستجابة المرنة للمخاطر ذات الصلة بطرق الإمداد الغذائية (متوسط - طويل الأجل)

- توثيق العلاقات مع الدول المسيطرة على أجزاء من الممرات البحرية المهمة.
- إعداد دراسات جدوى حول خطوط وطرق التوريد البديلة لنقل الواردات الزراعية.
- زيادة الاستثمار في الموانئ والسكك الحديدية والخدمات اللوجستية المختلفة.
- تدشين شبكة استيراد ونقل خليجية إقليمية.

7- بناء القدرة على معالجة المخاطر البيئية المستقبلية (متوسط - طويل الأجل)

- تصميم نظم لإدارة المخاطر الزراعية في حالات الطوارئ.
- ضخ استثمارات إضافية في البحوث والمراكز المعنية بالتكّيف المناخي في قطاع الزراعة.
- رفع قدرات الباحثين في مجال الزراعة الذكية مناخيًّا.

8- التوسع في تبني نظم غذائية صحية (قصير - متوسط الأجل)

- إعداد دراسات علمية تتضمن تقديرات محددة لتكلفة تبني أنماط غذائية صحية.
- وضع أطرٍ تنظيمية تضمن امتثال قطاع الصناعات الغذائية للمتطلبات الصحية.
- إطلاق حملات توعية لتشجيع العادات الغذائية الصحية والمتوازنة.
- تحفيز المدارس على تقديم وجبات غذائية صحية للطلاب.

9- تشديد الالتزام بمعايير جودة وسلامة الغذاء (قصير - متوسط الأجل)

- تشديد الإجراءات المُتَّبعة على امتداد سلاسل الأغذية لضمان الوقاية من الأمراض.
- وضع تشريع خاص لتنسيق الإجراءات الوطنية للرقابة على سلامة الأغذية.
- تنظيم حملات توعية لتعريف المواطنين بمعايير سلامة الغذاء.

10- تعزيز مبدأ الشمول في سياسات الأمن الغذائي (قصير - متوسط الأجل)

- دراسة إمكانية إعادة توجيه الدعم نحو الفئات الأكثر احتياجًا.
- التفكير في بدائل مختلفة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجًا، بما في ذلك الوجبات المجانية وقسائم الغذاء.

- تحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره المجتمعي في مساعدة المحتاجين.

المراجع

أولًا: باللغة العربية

- سي إن إن. (14 أكتوبر، 2020). 80% من الغذاء مستورد خليجيًّا.. هل تنجح تكنولوجيا الزراعة في تقليل الفجوة؟. https://cnn.it/3hAxGDa

- سيف، إبراهيم. (2008). أزمة الغذاء في الدول العربية: حلول قصيرة الأمد لتحدٍّ مزمن. مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي. https://bit.ly/2XmWp6u.

- المركز الإحصائي الخليجي. (2019,a). نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. https://bit.ly/3zjVb9k.

- المركز الإحصائي الخليجي. (2019, b). لمحة حول إحصائيات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2018. https://bit.ly/39c9oL1.

- المركز الإحصائي الخليجي. (2021, a). ملخص إحصائي حول إحصاءات السكان في مجلس التعاون 2020. https://bit.ly/3auF672.

- المركز الإحصائي الخليجي. (2021, b). تقرير التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. https://bit.ly/30hlXn5.

- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. (2012). نحو إستراتيجية للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي. https://bit.ly/3AhpKx.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2017). الأمن الغذائي في ظل الضغط على المياه في دول مجلس التعاون الخليجي: لا حلول سهلة، بل خيارات ذكية. ملتقى هواجس أمن الغذاء والماء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. المنامة. مملكة البحرين. https://bit.ly/2XpJ8tN.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2020, a). الشرق الأدنى وشمال إفريقيا: نظرة إقليمية عامة حول حالة الأمن الغذائي والتغذية.. تعزيز قدرة النظم الغذائية في المنطقة العربية على الصمود. https://uni.cf/3kkaxqf.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2020, b). مرض فيروس كورونا المستجد.. كوفيد-19وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟. https://bit.ly/3nKvPPJ.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة- GIEWS. https://bit.ly/39enH1u.

- الهيئة الاتحادية للتنافس والإحصاء. (2020). مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة أزمة كورونا. https://bit.ly/39elqDv.

- وزارة البيئة والمياه والزراعة. ((2021. النقص ولا الزود: 4 ملايين طن من الطعام المهدر تكلف المملكة 40.4 مليار ريال سنويًّا. https://bit.ly/39clPqk.

- وزارة الصحة. (2020). تجربة المملكة العربية السعودية في الاستعداد والاستجابة الصحية لجائحة كوفيد19-. https://bit.ly/3hGvt95.

- وكالة الأنباء السعودية. (1 أكتوبر، 2018). وزير البيئة والمياه والزراعة يطلق أعمال لجنة الأمن الغذائي وأمانتها العامة. https://bit.ly/2Z25lPv.

- وكالة الأنباء الكويتية. (16 أغسطس، 2021). وزير البلدية الكويتي يوجه بإنشاء شركة متخصصة لتعزيز الأمن الغذائي الوطني. https://bit.ly/2Xnb9Tr.

- وكالة أنباء الإمارات. (28 سبتمبر، 2020). الإمارات: حرفية عالية في تعزيز الأمن الغذائي ومكافحة الهدر. https://bit.ly/3zgeLmQ.

- وكالة أنباء البحرين. (2 سبتمبر، 2021). مرسوم ملكي بتأسيس شركة البحرين للتطوير الزراعي "شركة مساهمة بحرينية مقفلة". https://bit.ly/3EqTGtE.

- يورجين، فوجيل. (2014). التعاون من أجل توفير الغذاء لأجيال المستقبل. مدونة البنك الدولي. https://bit.ly/3Em5A8d

ثانيًا: باللغة الإنجليزية

- AMIS. About AMIS. https://bit.ly/39d8Fcw.

- Bailey R. & Willoughby R. Edible. (2013). Oil: Food Security in the Gulf. Chatham House. https://bit.ly/3zjUNYq.

- Beyhan Z. (2020). A Growing Issue: Food Security in the Gulf. EGIC Centre. https://bit.ly/3tPjfzN

- Efron,S., Fromm C., Gelfeld B., Nataraj S.,& Sova, C., (2018). Food Security in the Gulf Cooperation Council. RAND.

- Guzman, J. (2021). Bill Gates, who predicted the pandemic, names the

(2020). the GCC in 2020: Resources for the Future. https://bit.ly/3tHW1vy.

- UNEP (2021). Food Waste Index Report. https://bit.ly/2YXSH41.

- UNDP (2021). Rankings: The overall performance of all 193 UN Member States. https://bit.ly/3uYtVwJ.

- Woertz E. (2020). Wither the self-sufficiency illusion? Food security in Arab Gulf States and the impact of COVID-19. Food Security. Vol. 12. https://bit.ly/3CheSAz.

next two monster disasters that could shake our world. The Hill. (https://bit.ly/39d8TQU.

- Soubrier E. (2020). Covid-19, Diversification and the Future of Food Security in the Gulf. Arab Gulf States Institute in Washington. https://bit.ly/3lsFLux.

- The Economist Group. (2020). Global Food Security Index. https://bit.ly/2XxSmEX.

- The Economist Intelligence Unit.

Received 19 Sep. 2021; Accepted 14 Oct. 2021; Available Online 31 Dec. 2021.

Keywords: Security Studies, Food Security, Food security threats, Covid-19.

الكلمات المفتاحية: دراسات أمنية، الأمن الغذائي، تهديدات الأمن الغذائي، كوفيد_19.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Sodfa Mohamed Mahmoud
Email: sodfa.mohamed@yahoo.com
doi: 10.26735/FANH8780